الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

HIBA JOURNAL

الطبقة الوسطى في سورية

إيهاب شبلي حامد[1]

أولا: ملخص البحث

تلعب الطبقة الوسطى في أي مجتمع دورا مهما في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهي مؤشر مهم على سلامة البناء الاجتماعي والاقتصادي في ذلك المجتمع. وإذا ما صورنا تقسيمات المجتمع ضمن هرم اجتماعي فإن الطبقة الوسطى تقع في وسط بنيانه. يهدف البحث إلى دراسة الطبقة الوسطى في سورية وذلك ضمن إطار الجهود النظرية التي سبق وأن بذلت في السعي إلى تعريف الطبقة الوسطى وتحديد مكوناتها وموقعها في الهرم الاجتماعي للمجتمع. ويسعى البحث إلى التعريف بهذه الطبقة وأهميتها في عملية التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

يركز البحث الحالي على دراسة الطبقة الوسطى، الإطار النظري والتاريخي للمفهوم، تعريف الطبقة الوسطى، تطور الطبقة الوسطى في البلدان العربية في الفترة التي تلت أحداث العقد الثاني من القرن الحالي حيث شهدت بعض الدول العربية موجات تغيير عنيفة للأنظمة الحاكمة بعضها اتسم بالتحول الديمقراطي كحالة تونس والبعض الآخر انتهى إلى أزمة بناء مؤسسات الدولة ذاتها كحالة ليبيا. ويسلط البحث الضوء على سورية كنموذج للدراسة. ويعنى في أخذه سورية كنموذج في تحليل الكيفية التي أدت بها الحرب عليها إلى انكماش الطبقة الوسطى، وذلك بشكل إجابة على تساؤلات البحث.

يصل البحث إلى نتيجة مفادها أن تفعيل دور الطبقة الوسطى وتمكينها وسيلة مهمة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في سورية. إن أكبر عامل لاستقرار المجتمعات هو مؤشر العدالة بكل أبعادها: العدالة في توزيع الثروة، العدالة في توزيع المعرفة، والعدالة في توزيع السلطة. وهذه الابعاد متداخلة ومتبادلة التأثر والتأثير. كلما ازداد تحقيقها في بنية الدولة، ازداد حجم الطبقة الوسطى. وسيتم توضيح نتائج البحث بشكل أكثر وضوحا في الخاتمة.

ويصل البحث في النهاية إلى مجموعة من التوصيات البحثية. وأهمها أن الطبقة الوسطى اليوم ليست بحاجة إلى إعانات حكومية، بل يجب أن تكون ضمن عملية التنمية كشريك فيها أي يجب تمكينها، فالإنسان محور عملية التنمية ولا نمو اقتصادي ينعكس إيجاباً على الإنسان ما لم يكن هذا الأخير محور الاهتمام وغايته.

كلمات مفتاحية: الطبقة، الطبقة الوسطى، الهرم الاجتماعي.

---

[1] مشرف على الاعمال – المعهد العالي لإدارة الأعمال هبا

Middle Class in Syria

Ihab Shibly Hamed

Abstract

The middle class, in any society, plays a very critical role to protect and enhance social, political, and economic stability. It is located in the middle of social pyramid and considered as an important indicator of a healthy social and economic structure in society.

Researchers and intellectuals have been concerned with the reflection of the middle class role on the society and its' role played in development and modernization. They have agreed upon the idea that whenever the size of the middle class becomes wider, the indicator of good livelihood becomes higher. In this context, the report of ESCWA (Social and Economic Committee of Western Asia) "*Arab Middle Class: Measurement and role in driving change*" (2014) concludes that empowering middle class paves the way for solving the Arab region's current developmental crisis. The report also indicates that middle class is shrinking in the Arab region within the social pyramid. It also concludes that the size of middle class is negatively and intensively affected by social disturbances.

The research focuses on studying the middle class, the historical and theoretical framework of the concept. It also focuses on how political science, sociology and economics define *middle class*, and how *middle class* is developed in the Arab states after the so-called Arab Spring and its accompanied events. The research sheds light on Syria as a case study to discover how the war on Syria, economic policies and administrative corruption led to a much-shrunk middle class. The study is concerned with how the middle class developed historically in Syria and its current situation, in addition to its future expected roles. It tries to study these issues by raising and answering the research questions.

The study reaches specific results and recommendations.

The study keywords: Class, Middle class. Social Pyramid.

ثانيا: مقدمة البحث

تعد الطبقة الوسطى محوراً رئيساً للتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي في المجتمع ضمن التجارب الإنمائية العالمية، هذا فضلا عن اهتمام الباحثين منذ القدم بتناول موضوع الطبقة الوسطى في دراساتهم حول علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد.

يهتم البحث بدراسة الطبقة الوسطى في البلدان العربية، مع أخذ سورية كنموذج للدراسة. يعنى البحث بدراسة الطبقة الوسطى وتعريفها. كما يدرس البحث تطور الطبقة الوسطى في الوطن العربي تاريخياً حتى ما بعد أحداث ما بات يدعى الربيع العربي، مع اختلاف الرؤى حول دقة هذه التسمية ولاسيما في ظل الانهيار السياسي والاقتصادي الذي شهدته الكثير من الدول العربية.

تركز الدراسة في تناولها لهذا الموضوع على تقديم إحصاءات اقتصادية تفيد في معرفة الدور الحالي للطبقة الوسطى، كما تهتم الدراسة بوجهة نظر علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد في تناول دور الطبقة الوسطى في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما تتجاوز الدراسة البحث الكمي إلى البحث الكيفي. فقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة

بين تطور الطبقة الوسطى والديمقراطية، إذ تظهر الطبقة الوسطى ميلا للاهتمام بالشأن العام والمشاركة السياسية، فالطبقة الوسطى في تركيبها وحجمها وطبيعتها تتجه نحو تدعيم الحكم الديمقراطي في المجتمعات. فهي العمود الفقري للديمقراطية بتعبير آخر. من ناحية ثانية توضح نتائج المسح العالمي للقيم أن الغالبية العظمى من أبناء الطبقة الوسطى مهتمون بالسياسة ويزداد هذا الاهتمام مع الوقت.

ثالثا: دراسات سابقة

تعددت الدراسات الحديثة والمعاصرة التي تناولت موضوع الطبقة الوسطى بشكل عام والطبقة الوسطى في البلدان العربية إلا أن الدراسات التي تناولت موضوع الطبقة الوسطى في سورية قليلة.

من تلك الدراسات التي تناولت الطبقة الوسطى في الوطن العربي، دراسة صادرة عن الإسكوا لعام 2014، بعنوان: "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير" وتبحث في وضع الطبقة الوسطى في عموم البلدان العربية منذ التسعينيات أي فترة تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي إلى فترة اندلاع ما تسميه الدراسة "الانتفاضات العربية" عام 2010. ويرى التقرير أن دراسة ملامح الطبقة الوسطى، والتغيرات في رفاه هذه الطبقة خلال العقد الذي سبق اندلاع "الانتفاضات"، تساعد في فهم تلك الوقائع. ويقدم التقرير دراسة غير مسبوقة من منظور الطبقة الوسطى، مبرزاً الدور الأساسي الذي يقوم به أفراد هذه الطبقة في تحقيق التماسك السياسي والاجتماعي لأن مصلحة الطبقة الوسطى تكمن في تحقيق الاستقرار في مجالات الحياة كافة.

ومن الدراسات الأخرى، دراسة الدكتورة هويدا رومان، وهي بعنوان "الطبقة الوسطى في مصر: دراسة توثيقية تحليلية" في العام 2001. إذ تسعى هذه الدراسة للتعرف على ملامح الجهد البحثي الذي قامت به الجماعة البحثية في مصر بدءاً

من العام 1975، لذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق تراكم معرفي عن موضوع الطبقة الوسطى منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى العام 2001، انطلاقا من افتراض يقول بأن أي جهد مستقبلي لا بد أن ينطلق مما هو قائم. وخلصت الدراسة إلى أن جل تلك الدراسات لم تبحث جيداً بالدور الذي تلعبه الطبقة الوسطى. كما أغفلت تناول مؤسسات الطبقة الوسطى وتقييم قدرتها على تجميع المصالح والتعبير عنها. ومن التوصيات التي خرجت بها وجوب تحديد تعريف واضح للطبقة الوسطى والاهتمام بدراسة العلاقة بين الدولة والطبقة الوسطى من منظور التفاعل المتبادل بين الطرفين.

ومن الدراسات المهمة عن الطبقة الوسطى، كتاب "تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي" للدكتور أحمد موسى بدوي، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في عام 2013. يرى الكتاب أن العلاقات التقليدية ما قبل الطبقية تصارع من أجل البقاء في معظم البلدان العربية لأن البنية الطبقية العربية لم تبلغ حتى اللحظة الحاضرة حالة المجتمعات الطبقية الحديثة. لذلك هناك حاجة لطرح البدائل والسيناريوهات أمام صناع قرار التنمية في الوطن العربي، ولاسيما في ظل ما تعانيه معظم بلدان الوطن العربي من تدهور في المشروع التنموي. هذا بالإضافة إلى معاناة المجتمعات العربية من التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء. يطرح الدكتور بدوي تساؤلاً رئيساً لدراسته وهو: (ما هي التحولات الحضارية "الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية" التي مرت بها الطبقة الوسطى العربية منذ الاستقلال والتأسيس وحتى اللحظة التاريخية الراهنة؟) ويرى أن المشهد الحالي يشير إلى وجود استقطاب حاد، فعلى طرف هناك الطبقة الحاكمة والطبقة الوسطى المتحالفة مع الطبقة الحاكمة ويسميها المتنفذة وعلى طرف نقيض هناك الطبقة الوسطى المستقرة والطبقة الوسطى الفقيرة والطبقة العاملة والعاطلون عن العمل. وتأتي أهمية الكتاب في أنه توجد حاجة تطبيقية ملحة إلى دراسة تحولات الطبقة الوسطى على المستوى السياسي والاقتصادي لتحليل اللحظة التاريخية التي يمر بها الوطن العربي عقب انطلاق ما زُعم "بثورات الربيع العربي".

وهناك دراسة قدمها الدكتور هاني العربي تحت عنوان "التحولات الاقتصادية وتأثيراتها على الطبقة الوسطى الحضرية خلال الفترة من (2011–2018): دراسة حالة على شرائح من العاملين بالجهاز الحكومي بمدينة المنيا". حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الكيفية التي تأثرت بها الطبقة الوسطى في مصر بالتحولات الاقتصادية خلال الفترة التي اعتمدتها الدراسة إطارا زمنيا. وترى الدراسة أن ثورة يناير في العام 2011 أدت إلى دخول الطبقة الوسطى نفقا مظلما نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات بنسبة 100%. وفي العام 2016 انضمت آلاف الأسر من الطبقة الوسطى إلى شريحة الفقراء نتيجة السياسات الاقتصادية التي تركت الطبقة الوسطى دون حماية. وترى الدراسة أن المشكلة الرئيسة في مصر اليوم هي الخطاب السياسي الذي لا يسعى إلى إعادة الاعتبار للطبقة الوسطى ودورها في المجتمع. ويجب أن تدرك السلطة السياسية أن لا تنمية دون طبقة وسطى. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن الغالبية العظمى من الطبقة الوسطى تعاني من عدم كفاية الدخل وعزوفها عن المشاركة السياسية لعدم ثقتها في مؤسسات الدولة.

وتندر الدراسات البحثية محكمة منشورة عن الطبقة الوسطى في سورية، والإسهامات لا تتعدى المقالات الإعلامية أو الدراسات البحثية التي تناولت سورية ضمن البلدان العربية التي تأججت فيها أحداث العقد الثاني من القرن الحالي. إن التعرف على ملامح الطبقة الوسطى في سورية، يتطلب شرح الكيفية التي تطورت فيها الطبقة الوسطى منذ عهد الاستقلال وصولا لعام 2011، والتعرف إلى سمات وطبيعة الطبقة الوسطى وتصنيفاتها. لكن ما لفت الباحث هو الافتقار لدراسات أكاديمية واقتصار الدراسة على مجموعة من المقالات التي تفتقر إلى الجهود المحكّمة. أما القسم الثاني من الدراسات التي تناولت الطبقة الوسطى في سورية فهي تلك الدراسات والتقارير التي تناولت سورية ضمن بلدان ما دُعيَ بـ "الربيع العربي".

وهناك كتب قد تناولت تاريخ سورية وأتت على ذكر وضع الطبقة الوسطى خلال مراحل التطور التاريخي. لذلك فإن هذه الدراسة استعانت بمجموعة من المؤلفات التي تحدثت عن التكوين الاجتماعي للطبقات في سورية ومجموعة من المقالات التي درست تأثر دخل ومستوى معيشة الطبقة الوسطى في سورية بأحداث العام 2011 وما بعده، بالإضافة إلى تقارير الإسكوا وكتب تناولت التاريخ السياسي وبعض المقالات المنشورة باللغة الإنكليزية.

توجد حلقة نقاشية نظمها مركز دمشق للأبحاث والدراسات في تاريخ 25/ 11/ 2017، حول "الوضع الراهن للطبقة الوسطى في سورية". وقد أشارت مداخلات المشاركين إلى أن الانحسار الذي تشهده الطبقة الوسطى لم يكن نتيجة الحرب على سورية وتداعياتها وحسب، بل هو ناتج أيضا عن السياسات الاقتصادية المتبعة في فترة ما قبل 2011. إذ أشاروا إلى أن الطبقة الوسطى في انحدار متواتر وذلك يعود في الأساس إلى النموذج التنموي المتبع منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، فالتركيز على الخصخصة أفقد التنمية معانيها كالعدالة الاجتماعية. وتناول الباحثون مؤشر العدالة كأهم عامل من عوامل استقرار المجتمع، أي العدالة في توزيع الثروة والمعرفة والسلطة. كما أشارت المداخلات إلى تمركز الثروة بيد القلة وأن تحول الطبقة الوسطى في معظمها إلى شريحة الفقراء سيؤدي إلى خضات كبيرة في المجتمع. وانطلاقا من النقطة الذي أشار إليها الجميع وهي أن موضوع الطبقة الوسطى في سورية يحتاج إلى دراسات أوسع تبحث في أهمية تمكين الطبقة الوسطى تأتي هذه الدراسة للإسهام في تحقيق التراكم المعرفي عن موضوع الطبقة الوسطى وتحليل دورها ووضعها في سورية.

يوضح مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، محمد فايز فرحات، في مقال عنوانه "هل تراجع حجم الطبقة الوسطى في مصر؟" (2021) أن قياس حجم وحالة الطبقة الوسطى لا يمكن اختزاله في متغير الدخل، سواء الاسمي أو الحقيقي، إذ لا بد من الأخذ في الاعتبار مجموعة مركبة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوقوف على تقدير حقيقي لحجم هذه الطبقة، وهو ما يجعل الوصول إلى هذا التقدير مسألة شديدة الصعوبة والتعقيد.

ويشير فرحات إلى أهمية وضع حجم طموحات شرائح هذه الطبقة في الحسبان، وهو ما يزيد من احتمالات شعورها بالإحباط وعدم الرضا على الرغم من تحسن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. فالكلفة المادية للطموحات والتوقعات مثل تعليم الأبناء والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والترفيه تكون عادة أعلى من حجم دخل الأسرة، وهو ما يزيد شعورها بتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

هناك دراسات أجنبية واسعة عن الطبقة الوسطى، منها الدراسة التي أعدتها آنا تاركنشفيلي وليفان تاركنشفيلي. يثير الباحثان في دراستهما المعنونة ب "الطبقة الوسطى: التعريف، الدور، والتنمية" والمنشورة في عام 2013، سؤالين. السؤال الأول: ماذا تعني الطبقة الاجتماعية؟ ويعرفانها على أنها أي جماعة من المواطنين التي تتشارك الشروط الاقتصادية والاجتماعية ذاتها. ثم يطرحان التساؤل التالي: ماذا تعرف عن الطبقة الوسطى؟ يستعرضان تعريفات متعددة للطبقة الوسطى ويبديان رأيهما على النحو التالي:

- الطبقة الوسطى تجمع طبقات اجتماعية تقع بين الحاكمين والمحكومين (أرى أنهما يشيران إلى ارتباط مفهوم الطبقة الوسطى بالمجتمع المدني)
- يمكن تعريف الطبقة الوسطى على أنها جماعة اجتماعية ذات دخل مستقر وكاف لتلبية الحاجات والمتطلبات المادية والاجتماعية (أي أهمية العلاقة بين الدخل وانتعاش الطبقة الوسطى)

- هناك جانبان مهمان عند الحديث عن الطبقة الوسطى في المجتمع أولهما هو أن هذه الطبقة تمتاز بمهارات أكاديمية والمجتمع مدين لها بعرض منتجات جديدة في السوق بالإضافة إلى الاختراعات. والنقطة الثانية هو أن هذه الطبقة بفضل كل ذلك تدعم السلام والاستقرار طويل الأمد في المجتمع.

ولا توجد دراسات بحثية محكمة عن الطبقة الوسطى في سورية، والإسهامات لا تتعدى المقالات الإعلامية أو الدراسات البحثية التي تناولت سورية ضمن البلدان العربية التي تأججت فيها أحداث العقد الثاني من القرن الحالي. لذلك تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في تحقيق التراكم المعرفي عن موضوع الطبقة الوسطى وتحليل دورها ووضعها في سورية.

رابعا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من موضوعه فهو يتناول الطبقة الوسطى التي تم تحليلها على أنها مؤشر لسلامة بنيان المجتمع كلما اتسع حجمها ضمن الهرم الاجتماعي، فضلا عن أن هذا الموضوع لم ينل حقه الكافي من البحث والتحليل ولاسيما بعد العام 2011. كما تأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقا من الإطار الزماني الذي يدور حوله البحث، حيث يركز على فترة سادت الاعتقاد خلالها في عدة دول عربية أنها تحمل فرصاً للتغيير نحو الأفضل منذ العام 2011 لكن سرعان ما تبين أن هذه الموجات قد حملت معها تدميراً كبيراً للبنى التحتية وتشريداً وتهجيراً وسرقات خارجية للموارد وحصاراً ترافق مع أزمات اقتصادية كبيرة وأوضاع معيشية صعبة للغاية ورواسب صراعات دينية وطائفية وأثنية ولم تفض إلى توقيع عقد اجتماعي جديد. فاليوم، تشهد البلدان العربية أحداثا واضطرابات منذ نهاية العام 2010 نجم عنها تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية واستقطابا حاداً بين الأغنياء والفقراء في ظل تآكل للطبقة الوسطى التي كثيرا ما اعتبرت مؤشرا على وجود أو انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي. فهناك أهمية لتناول الدور الحالي والمرجو للطبقة الوسطى في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في سورية. والمكتبة العربية تحتاج إلى دراسات توضح ارتباط انكماش الطبقة الوسطى بظهور الصراعات منذ العام 2011، من حيث مستوى المعيشة ومستوى الفاعلية السياسية.

ويكتسب البحث أهميته أيضا من تناوله نموذج سورية كإحدى الدول التي تأججت فيها الأحداث وأدت، كأحد العوامل، إلى تآكل الطبقة الوسطى فيها وانخفاض مستوى معيشة المواطن. وأيضا تتضح أهميته من النتائج والتوصيات البحثية التي تم الوصول إليها في النهاية.

خامسا: أهداف البحث

يهدف البحث كما هو واضح في العنوان إلى تحليل دور الطبقة الوسطى في سورية وذلك ضمن إطار الجهود النظرية التي سبق وأن بذلت في السعي إلى تعريف الطبقة الوسطى وتحديد مكوناتها وموقعها في الهرم الاجتماعي للمجتمع موضع البحث. فالطبقة الوسطى اليوم ليست بحاجة إلى إعانات حكومية، بل يجب أن تكون ضمن عملية التنمية كشريك فيها أي يجب تمكينها، فالإنسان محور عملية التنمية ولا نمو اقتصادي ينعكس إيجاباً على الإنسان ما لم يكن هذا الأخير محور

الاهتمام وغايته. يهدف البحث إلى التعريف بهذه الطبقة وأهميتها في عملية التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

يأخذ البحث سورية كنموذج وهي الدولة التي جاءت ضمن أهم الدول العربية إلى جانب مصر وتونس في الاقتراب من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين عامي 1990 – 2010 حسب ما ورد في التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن الأحداث التي تأججت في سورية حالت دون تحقيق الأهداف الواردة في التقرير المذكور. بل إن التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015، يشير إلى أن الأحداث التي شهدتها سورية منذ العام 2011 أدت إلى إهدار عقد كامل من التقدم. انخفض الفقر المدقع في سورية من 7.9 في المائة في عام 1997 إلى 0.3 بالمائة في عام 2007 إلا أنه ارتفع إلى 7.2 بالمائة بين عامي 2012 و2013. [2]

سادسا: نوع الدراسة ومنهجية البحث

ينتمي البحث إلى الدراسات الوصفية التي يتم من خلالها تحديد ووصف المشكلة ثم القيام بتحليلها والوصول إلى مجموعة من النتائج، لذلك يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم بداية بشرح الظاهرة، تعريفها، تتبع مساراتها، وصولا إلى تحليلها بهدف تكوين إطار معرفي نظري يسهم في تكوين معرفة عميقة للموضوع محل الدراسة. ويقوم بتوضيح العلاقة بين الطبقة الوسطى كمتغير تابع بالمتغيرات المستقلة (العامل الاقتصادي والاستقرار السياسي) في صورة أسئلة بحثية. وبعد ذلك يسعى الباحث إلى تحليل الإحصاءات ولأن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة والاجتماع يسعى البحث ضمن المنهج الوصفي التحليلي إلى تحليل بيانات اقتصادية توضح دور وموضع الطبقة الوسطى وذلك كمؤشر على حجم وتركيب الطبقات الاجتماعية وصولا لطرح النتائج وصياغة المقترحات. هو يعتمد طريقة التحليل المتبعة بالمناهج الوصفية أي تحليل معلومات أو بيانات عن الظاهرة موضوع الدراسة للوصول إلى نتائج معينة .

متغيرات البحث

المتغيرات المستقلة: الوضع الاقتصادي والوضع السياسي

المتغير التابع: الطبقة الوسطى

سابعا: إشكالية البحث

قديما، رأى أرسطو أن الاضطرابات عادة ما تندلع عندما تصبح أعداد الأغنياء والفقراء متساوية على جانبي طبقة وسطى صغيرة جدا أو غائبة تماما. كما يرى أن الطبقة الوسطى تتصرف بعقلانية ولا تستغل الفقراء ولا تحسد الأغنياء.

ترى الدراسة أن الطبقة الوسطى في سورية اتسمت ومنذ العام 2011 بالتآكل والهشاشة. كما تزداد معاناة هذه الطبقة في ظل ارتفاع الأسعار والتضخم وانخفاض مستوى المعيشة وتدهور قيمة العملة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

---

[2] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (lESCWA)، "التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015،" (بيروت: منشورات الأمم المتحدة، بيروت، 2013)، ص 4

إذ ينطلق البحث من معالجة الإشكالية التالية: ما مدى تأثر الطبقة الوسطى في سورية بالتغييرات التي أفرزتها الحرب منذ العام 2011 سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يطرح البحث مجموعة من التساؤلات المتعلقة بتعريف الطبقة الوسطى ودورها وملامحها في الوطن العربي ثم يركز على الطبقة الوسطى في سورية. إذ يدرس كيف تطورت هذه الطبقة تاريخيا منذ عهد الاستقلال وكيف هي ملامحها وواقعها الحالي بالتركيز على آخر التحليلات الإحصائية وربط مؤشراتها بوضع الطبقة الوسطى عن طريق النتائج والتوصيات.

يترتب على هذا التساؤل تساؤلين فرعيين:

- كيف يؤثر الوضع السياسي والاقتصادي على حجم الطبقة الوسطى؟
- كيف يتأثر دور الطبقة الوسطى بمدى الاستقرار السياسي؟

ثامناً: تساؤلات البحث وحدوده الزمانية والمكانية

1- ما الدور الذي تلعبه الطبقة الوسطى؟
2- ما هي ملامح الطبقة الوسطى في الوطن العربي منذ 2011؟
3- ما هي ملامح الطبقة الوسطى في سورية؟

يركز البحث على الطبقة الوسطى في سورية منذ عهد الاستقلال إلى الفترة اللاحقة للعام 2011 وكيف تطورت تاريخيا، ولأنه لا يمكن فصل سورية عن محيطها العربي يدرس البحث ملامح الطبقة الوسطى في الوطن العربي منذ العام 2011 .

تعريف الطبقة الوسطى:

يعد مفهوم الطبقة الوسطى من أكثر المفاهيم إشكالية. يساعدنا تعريف الطبقة الوسطى بالإضافة إلى الضرورة النظرية والبحثية، في معرفة مكوناتها وحدودها. كما يفيدنا ذلك في التعرف إلى المعايير التي تسهم في تحديد موقع الطبقة الوسطى ضمن الهرم الاجتماعي.

إن مفهوم الطبقة ذاته مفهوم غير متفق عليه، على الرغم من اتفاق الباحثين على المضمون الاقتصادي الاجتماعي للتعريف. بمعنى أن التعريف يتضمن الاشتراك في المكانة الاجتماعية ومكونها الاقتصادي للأفراد المنتسبين للطبقة ذاتها.

يرى المفهوم الماركسي الطبقة على أنها مجموعة من الأفراد داخل مجتمع يتشاركون مصالح اقتصادية واحدة. حيث عالج ماركس موضوع الطبقات في معرض انتقاده للرأسمالية، محددا إياها من حيث ملكية عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال).

شكلت البرجوازية الصغيرة، في تحليله، الطبقة الوسطى واصفا إياها بأنها مجموعة صغيرة مستقلة من أصحاب الأعمال والبيروقراطيين من ذوي المهارات والمعارف. [3]

وعرف ماكس فيبر الطبقة على أنها مجموعة من الناس لديها الفرصة ذاتها في توريد السلع وظروف المعيشة الخارجية، وخبرات الحياة الشخصية. تتحدد هذه الفرصة بالقدرة على تنظيم البضائع والمهارات من أجل الحصول على الدخل في إطار نظام اقتصادي معين. ويتضح من هذا التعريف أن الطبقة الوسطى هي التي تمتلك فرصة في تحسين ظروف معيشتها من خلال دخل يتناسب مع مكانتها. [4]

إن الاستخدام الحديث لمصطلح الطبقة الوسطى يعود إلى عام 1913، عندما أطلقت هيئة الإحصاء البريطانية تصنيف الطبقة الوسطى على شريحة السكان الواقعة بين الطبقة المسيطرة وطبقة العمال. المفهوم يعكس تعريف عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر للطبقة الوسطى على أنها الشريحة التي تأتي اقتصاديا واجتماعيا بين الطبقة الغنية والطبقة العاملة.

سعت الكثير من المنظمات الدولية إلى تعريف الطبقة الوسطى. تكتسب هذه المحاولات أهميتها في أن تحديد المفهوم من أهم الخطوات اللازمة في أي جهد علمي يهدف للوصول إلى معرفة منظمة عن الظاهرة محل الدراسة. فنجد مثلا دراسات تطلق على أفراد الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا أي الفقيرة باسم (أصحاب الياقات الزرقاء) فهم المهنيون كالأستاذ الجامعي والطبيب بغية تمييزهم عن الطبقة العليا. ونجد هناك من يعتبر البرجوازية أعلى شريحة في الطبقة الوسطى. والبرجوازية مشتقة من Bourg أي المدينة، وتعني السكان الذين يتمتعون بالحقوق المدنية ولهم الحق في العيش داخل المدن ومنهم الموظف والتاجر. [5]

يعرف جلال معوض الطبقة الوسطى على أنها الشرائح الاجتماعية التي تقع بين قمة الهرم الطبقي وقاعدته، وهي تضم البيروقراطيين والمهنيين والتكنوقراطيين والعسكريين وغيرهم. [6]

ويعرفها محمد زكي على أنها مجموعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين فيما بينها تباينا شديدا من حيث موقعها من عملية الإنتاج، ومن حيث ملكية وسائل الإنتاج، وبالتالي في حجم ما تحصل عليه من الدخل. [7]

بالإضافة للتعريفات المعيارية هناك تعريف إجرائي قابل للقياس تبناه البنك الدولي. إذ يعرف البنك الدولي الطبقة الوسطى على أنها الطبقة التي تعيش على أكثر من دولارين في اليوم الواحد. وعلى هذا الأساس، فمتوسط دخل الطبقة الدنيا أو العاملة يقل عن دولارين ومتوسط الدخل لدى الطبقة الوسطى الدنيا هو ما بين ٢ إلى ٤ دولارات في اليوم، في حين أن متوسط الدخل الخاص بالطبقة الوسطى الفقيرة هو ما بين 4–6 دولارا في اليوم. أما الطبقة الوسطى العليا فمتوسط دخلها

---

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)،" الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير،" (بيروت: منشورات الأمم المتحدة، بيروت، 2014)، ص2

[4] Kailash Pyakuryal, "Weberian Model of Social Stratification: A Viewpoint," , 2001, accessed: April 17, 2021, p: 16
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:7JeofXfKytIJ:https://www.repository.cam.ac.uk/bitstream/handle/1810/229129/OPSA_07_02.pdf%3Fsequence%3D2+&cd=11&hl=en&ct=clnk&gl=in

[5] معجم *المصطلحات السياسية* (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014): ص 21

[6] جلال معوض، *السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي* (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994)

[7] محمد زكي، *وداعا للطبقة الوسطى* (القاهرة: مكتبة الأسرة، 1999)، ص: 84.

هو ما بين ٦–١٠ دولارا في اليوم. مع العلم أن خط الفقر الذي حدده البنك الدولي هو ١,٩ وأما متوسط دخل الطبقة العليا فهو ١٢ دولارا في اليوم. [8]

ولقد عرف تقرير الإسكوا ESCWA لعام ٢٠١٤ الطبقة الوسطى اقتصاديا على أنها المجموعة التي يتخطى إنفاقها الإجمالي خط الفقر، أما إنفاقها على السلع والخدمات غير الأساسية فيبقى دون قيمة خط الفقر. اجتماعيا، تعرف الطبقة الوسطى بموجب هذا التقرير أنها مجموعة اجتماعية تضم المهنيين العاملين في القطاع النظامي ذوي المستوى التعليمي الثانوي كحد أدنى والذين يشغلون مواقع كمدراء ومسؤولين حكوميين وكبار الفنيين، وأيضا كعمال دائمين غير يدويين، ومشرفين وفنيين من المستوى الأدنى. [9]

من خلال ما سبق، وبموجب تعريف ماكس فيبر للطبقة الوسطى أنها الطبقة التي تأتي اقتصادياً واجتماعياً بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية، يتضح أن هناك استقطابا حادا بين الأغنياء والفقراء وانكماش وتآكل في الطبقة الوسطى. وفي السياق العربي، ربط المؤرخ اللبناني وجيه كوثراني ما بين ظهور مجتمع مدني عربي وتكوّن الطبقة الوسطى المتنورة في البلدان العربية خلال القرن التاسع عشر. هذه الطبقة سافرت إلى أوروبا واطلعت على الأفكار التي طرحها مفكرو الغرب عن الحرية والمساواة والإخاء ومفاهيم المواطنة والدولة وعادت إلى بلدانها لتقوم بتوليفة بين هذه الأفكار والواقع العربي.

إن واقع الطبقة الوسطى هو أنها حقيقة طبقات وسطى متنوعة أكثر من الحديث عن طبقة وسطى واحدة. إذ يضم التركيب الطبقي في البلدان العربية: الطبقة المركزية المتحكمة، الطبقة الوسطى المتنفذة، الطبقة الوسطى المستقرة، الطبقة الوسطى الفقيرة، الطبقة العاملة، الفئات اللاطبقية الكادحة. يفيدنا ذلك بالقول بوجود طبقة وسطى متنفذة متحالفة مع طبقة مركزية مسيطرة في بلدان الوطن العربي. لقد تم هذا التحالف منذ سبعينيات القرن العشرين؛ إذ قامت الطبقة الوسطى المتنفذة في الوطن العربي حينها باستغلال الروابط القبلية والطائفية لتحقق مكاسب لها في المجتمع ضمن ما يسمى بالزبائنية السياسية. ما يجعل الصراع الطبقي كمفسر لعملية التحول الذي يشهده الوطن العربي بالمعنى الماركسي كلاما غير دقيق. إذ يرى الدكتور أحمد موسى بدوي أن الطبقة الوسطى المستقرة والفقيرة تعيش حالة من الإذعان الطبقي يكرسها ذلك التحالف. فالمشهد الراهن في الدول العربية ومنذ العام 2011 يشير إلى تحالف الطبقة المركزية المتحكمة مع الطبقة الوسطى المتنفذة (العسكرية، والمدنية، والتقليدية) من جهة، والطبقة الوسطى المستقرة والوسطى الفقيرة والطبقة العاملة والكادحين والعاطلين عن العمل في طرف ثان. مع العلم أن الطبقة الوسطى المستقرة بدأت تتكمش منذ تسعينيات القرن العشرين، كما ذكر سابقا، كنتيجة لتطبيق سياسات لبرلة السوق. ويزيد انكماشها كلما زاد الفساد والتوتر السياسي وترتفع حينها معدلات الفقر. [10]

1– الدور الذي تلعبه الطبقة الوسطى:

تلعب الطبقة الوسطى دورا كبيرا في تحقيق التوازن في المجتمع، وذلك بقدراتها على استيعاب الوافدين من الطبقة العليا أو الصاعدين من مراتب اجتماعية دنيا، بعبارة أخرى تتسم بالديناميكية. كثيراً ما توصف الطبقة الوسطى بأنها صمام الأمان

8 Duflo, E & Banerjeeat, "A. What is Middle- Class about Middle Classes around the World?" in *Journal of Economic Perspectives 22, no. 2*(2008)

9 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مرجع سابق، ص 8 -32

10 أحمد موسى بدوي، مرجع سابق، ص 28

في البناء الاجتماعي الطبقي، وذلك بسبب دورها في حفظ ذلك التوازن المجتمعي، وهي صمام الأمان أيضا لأنها تسهم إسهاماً مباشراً في الحوار في المجتمعات التعددية وطرح الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فقدرتها الحوارية تأتي من تموقعها في وضع بيني (بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة) ما يشكّل جِسْرَ عبورٍ اجتماعي.

كما أن الفاعلية السياسية غالبا ما تتحرك بواسطة الطبقة الوسطى أكثر من الطبقات العليا أو الدنيا. بمعنى أن أفراد الطبقة الوسطى لديهم توجه أعلى من بقية الطبقات نحو المشاركة السياسية كما ذكرت في المقدمة. إذ إن العلاقة وثيقة بين اتساع الطبقة الوسطى وتعزيز الديمقراطية في المجتمعات.

في عام 1964 حلل ماكس فيبر الطبقة الاجتماعية على أساس المكانة والسلطة. وفي الفترة نفسها تقريبا، اعتبر الكثير من الباحثين والمحللين في مجال اقتصادات التنمية آنذاك أن الطبقة الوسطى كانت القوة المحركة للثورة الصناعية والتنمية الاقتصادية في أوروبا في القرن التاسع عشر.[11]

إن الطبقة الوسطى هي العمود الفقري للمجتمع، فهي من ناحية ترفع معدلات النمو كما قال جون كينز ومن ناحية ثانية هي الأقل في ارتكاب الجريمة من الطبقتين الدنيا والعليا ضمن الهرم الاجتماعي، كما أن الطبقة الوسطى كانت المحرك الأساسي لجميع التجارب التنموية الناجحة في الدول العربية.

بالإضافة إلى مؤشر الدخل الذي حدده البنك الدولي هناك مؤشر التعليم. فمن الملاحظ أن أبناء الطبقة الوسطى هم شرائح اجتماعية حازت مستوى تعليم بين التعليم الأساسي وحتى الدراسات العليا مروراً بالتعليم الجامعي في مراحله الأولى. فالتعليم والمكانة التي يتمتع بها أبناء هذه الطبقة ثقافياً من شباب متعلم مثقف من مهندسين وأطباء وغيرهم يجعلهم الفئة القادرة على إحراز التغيير في مجتمعاتهم. لهذا كانت هذه الطبقة تحسم كثيراً من النتائج في لحظات من التاريخ السياسي للوطن العربي، فحركات التحرر والاستقلال كانت معتمدة على الطبقة الوسطى في إكسابها الفاعلية والحيوية، كما ويلاحظ أن عمليات الانتقال السياسي والاجتماعي، سواء في شكل ثورات أو حركات ثقافية تنويرية، كانت أيضاً من صنعهم.[12]

وإذا كانت الطبقة الوسطى العربية تصارع ما بين الوعي الطبقي والوعي الطائفي فإنه من المتفق عليه أن دورها يتعدى تحقيق مصالحها الخاصة إلى دعم مصالح المجتمع ككل. وفي هذا السياق يرى الباحث ستيغلتز أن الطبقة الوسطى معروفة تقليديا بأنها المجموعة التي دفعت باتجاه إحلال سيادة القانون، وتوفير التعليم العام للجميع، وإنشاء الضمان الاجتماعي.[13]

---

[11] Adelman, Irma and Cynthia Morris, "Society, Politics and economic development: a quantitative approach in *Economic Journal* 79, no. 313 (1967): pp 160-163.

[12] "لماذا تحارب الدولة العربية الطبقة الوسطى،" TRTعربي، 30 آب، 2019، accessed: 18 نيسان، 2021 https://www.trtarabi.com/opinion/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89-20485

[13] Joseph E Stiglitz, *The Price of Inequality: How todays' divided society endangers our future* (New York: W.W. Nortonand Co, 2013)

وكونها طبقة تدفع باتجاه تعزيز سيادة القانون فهي تسهم في إرساء قواعد الديمقراطية وتدعيم المحاسبة والمساءلة، فقد تبين أن الطبقة الوسطى ذات مشاركة سياسية عالية نسبيا مقارنة بالفئات الأخرى.

إذن، تلعب الطبقة الوسطى، بمستوى تعليمها ومكانتها الاقتصادية وموقعها ضمن الهرم الاجتماعي دورا كبيرا:

على الصعيد الاجتماعي، تموضع الطبقة الوسطى في وسط الهرم الاجتماعي السكاني يجعلها أداة فعالة في حفظ التوازن الاجتماعي، وهي الحامل الاجتماعي للديمقراطية لأنها أكثر الفئات اندفاعا نحو المشاركة السياسية والتأثير في أفكار أبناء الشعب.

على الصعيد السياسي، ما تمتلكه الطبقة الوسطى من مستوى تعليمي يسهم رفد جهاز صناعة القرار بكفاءات مهمة ومن جهة ثانية تسهم الذخيرة العلمية والثقافية لهذه الطبقة في تدعيم ثقافة المشاركة لدى أفراد الشعب وتزيد من انتمائهم لمؤسسات الدولة، ما يحقق الاستقرار السياسي

على الصعيد الاقتصادي، تعد الطبقة الوسطى أساس النمو الاقتصادي، عادة ما يرى السياسيون أن الطبقة الوسطى نتيجة النمو الاقتصادي الذي حققوه، لكن في الواقع فإن العكس هو الصحيح، الطبقة الوسطى هي مصدر الازدهار الاقتصادي، فهي توفر قاعدة مستقرة من المستهلكين الذين يدفعون عجلة الإنتاج التي تشجع الابتكارات والاستثمارات طويلة الأجل.

2- ما هي ملامح الطبقة الوسطى في الوطن العربي منذ العام 2011؟

كثيرا ما تم تداول فكرة مفادها أن توازن المجتمع وسلامة بنائه يعتمد على وجود طبقة وسطى بين الأغنياء والفقراء. يرى أحمد بدوي أن المجتمعات العربية تعاني تفاوتا حادا بين الأغنياء والفقراء، وتأتي الطبقة الوسطى العربية الحديثة التي تتحالف بعض فئاتها مع بعض المتنفذين بينما تعاني أغلبيتها وباقي الطبقات الفقر والحرمان.[14]

خرج تقرير الإسكوا لعام 2014 برسالة مفادها أن حجم الطبقة الوسطى في الوطن العربي يتأثر وبشدة بالاضطرابات الاجتماعية. على الرغم من أن حجم الطبقة الوسطى لم ينقص بصورة ملحوظة ما قبل العام 2011، بل بقي حجمها ثابتا بالنسبة لمجموع السكان بفضل التطبيق الفعال للسياسات العامة التي حمت أبناء الطبقة الوسطى من الانحدار لشريحة الفقراء، إلا أنه سرعان ما طبقت سياسات غير مناسبة ما انعكس سلبا على الطبقة الوسطى. فالخصخصة والاتجاه نحو انفتاح الأسواق ترك الطبقة الوسطى عرضة للمخاطر الاجتماعية الناجمة عن هذه السياسات ولاسيما مع انخفاض مشاركتها السياسية. كما يشير تقرير الإسكوا للعام ذاته أن حجم الطبقة الوسطى في الوطن العربي وصل إلى حوالي ٤٥ % من مجموع السكان قبل العام 2011 إلا أنه انخفض إلى 37% في العام 2011.[15] ما يعني تأثر حجم الطبقة الوسطى بالاضطرابات السياسية.

بدت الفجوة في السياسات الحكومية المتبعة تظهر حينما اتضح أنها لا تسهم في إعطاء الفرصة لأبناء الطبقة الوسطى في إرساء الديمقراطية ومساءلة حكوماتهم. لا شك في أن السياسات المتبعة أسهمت وبشكل كبير ولاسيما على صعيدي الصحة

[12] أحمد موسى بدوي، *تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، (بيروت:* مركز دراسات الوحدة العربية، 2013): ص 22.
[15] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مرجع سابق، ص 16.

والتعليم في زيادة التحصيل العلمي لأبناء الطبقة الوسطى، وأصبح هدف السلطة السياسية الحصول على الدعم السياسي الشعبي من قبل أبناء الطبقة الوسطى مقابل الخدمات التي اهتمت بتقديمها لهم. من جهة أخرى ساعدت الإعانات والخدمات العامة في توسيع حجم الطبقة الوسطى. لكن الفجوة الواضحة هي في عدم تفعيل المشاركة السياسية لأبناء هذه الطبقة وعدم اعتبارها شريكا تنمويا يساعد في رسم السياسات الأمثل في عملية التنمية. ولاسيما وأن مستوى التعليم والانفتاح الذي تمتاز به الطبقة الوسطى يؤثر على مدى تبنيها وجهة نظر السلطة في السياسة. وترافق ذلك مع تدهور نوعية التعليم والخدمات الصحية المقدمة وزيادة كلفتهما.

يمكن القول إن دور الفئات الاجتماعية التي تتضمنها الطبقة الوسطى قد تراجع خلال العقدين الماضيين فضلا عن زيادة الضغوط الاقتصادية عليها. لقد أسفرت السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة القطرية العربية خلال تسعينيات القرن العشرين إلى زيادة عدد الفقراء، ومما زاد من حدة تأثير الإصلاحات الهيكلية مع انسحاب الدولة من توفير الخدمات الأساسية هو أنها لم تترافق مع تحقيق العدالة الاجتماعية، ما يعني أن مستوى النمو الاقتصادي لم يترافق بزيادته مع العدالة في توزيع الدخل، ما يشير إلى أن الهوة بين الفقراء والأغنياء في اتساع، وأن الفئات التي تقع في المنتصف لم ترفع حصتها من الثروات في بلادها، حيث أدت الإصلاحات إلى وجود أنظمة اقتصادية "مرقعة"، فلا هي أسواق حرة ولا هي تحت سيطرة الدولة.

السمة الثانية للطبقة الوسطى في الوطن العربي أنها في حالة انكماش وهناك زيادة في عدد الفقراء ضمنها، أو زيادة الاستقطاب الطبقي بين أغنياء وفقراء. حتى في تونس التي استطاعت أن تتجاوز الصراعات الدموية تعاني من تدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية لأبناء الطبقة الوسطى. وحال ليبيا والعراق وسورية أسوء إذ يضاف إلى الأزمات الاقتصادية الحروب والصراعات والضغوطات الخارجية والحصار وما نتج عن ذلك من انعدام الاستقرار.

ومن الممكن عرض مجموعة من العوامل التي أدت إلى استياء الطبقات الوسطى في الوطن العربي وصولا لعام 2011:

أولا: من الملاحظ أنه كلما ازداد النمو الاقتصادي في الدولة كان ذلك مؤشرا على اتساع حجم الطبقة الوسطى، إلا أن غياب النمو الاقتصادي وفرص العمل ولد خوفا من الانزلاق من الطبقات الوسطى إلى الطبقة الفقيرة. إذ يعد توفير العمل الذي يحقق كفاية الفرد سر نجاح القضاء على الفقر. كما يعتبر خلق ما يكفي من فرص العمل المناسبة تحقيقاً لهذا الهدف تحدياً هائلاً. ويترجم هذا الوضع بالتوجه نحو قطاع الخدمات وعدم إيلاء الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأهمية الكافية. هذا الشيء أدى إلى غياب الصناعة الدينامية ما أعاق تنمية القوى العاملة الماهرة وعرقل توظيف أبناء الطبقة الوسطى المتعلمين.

ثانيا: اعتماد الدولة العربية على الإعانات والمساعدات في جذب الطبقة الوسطى لدعم سياساتها وعدم إدماجها كشريك فاعل في عملية التنمية، ما يعني تغييب دورها وانعكس ذلك في عدم المشاركة السياسية الفعالة لهذه الطبقة.

ثالثا: حتى على صعيد الحماية الاجتماعية، لم يكن للطبقة الوسطى نصيب يذكر يساعدها في تحسين مستوى المعيشة، ما أثر على الطبقات الوسطى التي تكبدت مبالغ باهظة لتسديد فواتير طبية وتعليمية بسبب رداءة نوعية الخدمات. وترافق ذلك مع استفادة النخبة الحليفة للسلطة من ثمار الإصلاح الاقتصادي الذي أدى إلى الخصخصة وإلغاء التأميم ما انعكس سلبا على الطبقة الوسطى والفئات المهمشة.

3- الطبقة الوسطى في سورية:

تتكون الطبقة الوسطى السورية من تجار وصناعيين وأصحاب أراض زراعية متوسطة، وكبار الموظفين والضباط وبعض المهن التي تتطلب مزاولتها شهادات أكاديمية وأكاديمية عليا كالأطباء والمهندسين والمحامين. ولقد استنتج تقرير الإسكوا لعام 2014 والذي يدرس الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير أن النموذج العربي للتنمية أنتج طبقة وسطى أكثر تعليما وصحة، لكنها ضعيفة اقتصاديا ولم تأخذ دورها سياسيا، تقلّص تعدادها من نصف سكان العالم العربي إلى حوالي ٣٣ في المائة عام 2011، وازداد معها حجم الشرائح الفقيرة والمعرّضة للفقر إلى نحو ٤٣ في المائة.[16]

أولا: الطبقة الوسطى السورية منذ عهد الاستقلال:

اتضح أن حكومات ما بعد الاستقلال في سورية كانت توجه اهتمامها نحو الفئات النخبوية الحضرية في حين كانت غالبية شرائح المناطق الريفية مهمشة معرضة للفقر. فعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق منذ فترة الاستقلال عام 1946 إلى فترة ما قبل الوحدة مع مصر إلا أن طابعها الرأسمالي أدى إلى تركز الثروة في يد أقلية من النخبة السورية التقليدية، وتهميش الطبقة الوسطى والدنيا من المجتمع.

لقد شهد القطاع الخاص في الأعوام 1945–1955 فترة ازدهار وتراكم الرساميل. إلا أن تلك الرساميل في معظمها اتجهت نحو قطاع البناء والعقارات واستيراد الكماليات من أوروبا. فبنيت العمارات أوروبية الطراز لتناسب أذواق الأثرياء وأسر الطبقة المتوسطة العليا. ومرت عشر سنوات فتبخرت الطفرة المالية التي تلت فترة الاحتلال ولم يسهم ذلك في ولادة طبقة وسطى قائدة للاقتصاد الوطني. فجل الرساميل كان يستفيد منها أبناء العائلات الثرية وفي قطاعات لا تسهم في تحقيق شروط النمو الاقتصادي.[17]

ففي فترة الخمسينيات وحتى بداية الستينيات من القرن العشرين كانت معظم الفئات الاجتماعية تعاني من الفقر والحاجة وخاصة في الأرياف والمدن الصغيرة، أي كل سورية ماعدا دمشق وحلب. وكان حوالي 60 % من الناس أميين. ما دفع هذه الفئات إلى اللجوء إلى الأحزاب الراديكالية ومن ثم إلى المؤسسة العسكرية كوسيلة للوصول إلى توزيع الثروة والتعليم والصحة.

الخلل في توزيع الثروة وتهميش الفئات الريفية الفقيرة وتمركز صناعة القرار بيد النخب البرجوازية التقليدية مهد الطريق أمام شعبية الأحزاب اليسارية وشيوع خطاب أن النظام الرأسمالي عميل للغرب. ففي فترة الوحدة مع مصر 1958 استطاع القطاع الصناعي النهوض بالصناعة لتزداد نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 10 % إلى 16 %. [18]

---

[16] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مرجع سابق، ص 64

[17] كمال ديب، *تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي حتى صيف*، (بيروت: دار النهار، الطبعة الأولى، تشرين أول 2011)، ص: 316

[18] سقراط العلو، "اقتصاد "الدولة الوطنية" في سورية"، السفينة ، 11 أيار 2020، accessed: 19 نيسان 2021 https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%22%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%22-%D9%81%D9%8A-

بعد الانفصال عن مصر، عاد المشهد الذي كان يسيطر على الوضع السوري خلال فترة الخمسينيات، إذ عادت النخب البرجوازية التقليدية للسيطرة على الحياة السياسية. عمت حالة من الغضب الشعبي بعد أن ألغيت قرارات التأميم وتمت إعادة الأراضي الزراعية إلى الملاك الإقطاعيين. كل ذلك مهد الطريق أمام وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة عام 1963. ومع ذلك وفي عام 1964 انحدر الوضع الاقتصادي واشتعلت انتفاضة اجتماعية في نيسان من ذلك العام. كانت سورية تعاني من شلل اقتصادي فهيمنت مشاعر اليأس والإحباط على المواطنين. ويمكن القول بأن السبب في ذلك يعود إلى انشغال الحكم في سورية منذ الاستقلال في تثبيت دعائم سلطته على حساب الهموم الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب التحديات المستمرة من الخارج وتدخلات الدول العربية التي كانت تسبب الإرباك والفوضى في سورية. [19]

وعند وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970 ازدهرت طبقة وسطى وجد أنها تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام السياسي. صحيح أن الأسد سعى إلى ضرب هيمنة المدن الكبرى على الأرياف إلا أنه بالمقابل رأى أنه لابد من تعزيز دور المدن وكسب ود الطبقة الوسطى المدينية، ما جعل سياسته الداخلية عاملا من عوامل الاستقرار. وقد وقف أهل المدن موقفا مماثلا لموقف حزب البعث في مواجهة الإخوان المسلمين، فقد رأوا أن مصلحتهم كانت مع استقرار النظام وعلمانية البعث في مواجهة الإسلام الأصولي. ووجد أهل المدن أن حكم البعث بقيادة الرئيس حافظ الأسد يصب في مصلحتهم، حيث رد الأسد الاعتبار لسكان المدن حيث تقيم الطبقة الوسطى والبرجوازية التي عانت من التأميم والاشتراكية وحملات التطهير في الجيش والمؤسسات الاقتصادية والقطاع العام.[20]

هذا وقد اعتمد الرئيس حافظ الأسد مجموعة من الإجراءات لتحقيق الانتعاش للطبقة الوسطى، حيث أتاح المجال لمشاركة محدودة للقطاع الخاص بغية إيجاد طبقة من التجار والصناعيين من أبناء المناطق الحضرية. حيث استفاد أهل المدن من البيئة التي وفرتها الدولة فانتعش تجار وصناعيو دمشق وحلب والمدن الرئيسة الأخرى، ودعموا النظام السياسي الحاكم. هذا بالإضافة إلى أن الأسد وكما يرى باتريك سيل كان الجسر المهم الذي جمع بين الريف الذي استيقظ وبين الطبقات الوسطى التي تعمل في المدن. فكان أداة للتغيير الثوري إذ يتابع سيل بأن الأسد كشاب مثقف ومنحدر من الريف وذي نزعة سياسية من أبناء الأقليات وذي إحساس بالظلم الطبقي الذي لم يقلل منه صعوده الشخصي. [21]

ومع ذلك كان لاستشراء الفساد خلال حقبة السبعينيات تأثير سلبي على الطبقة الوسطى. إذ إنه وبسبب الفساد ظهرت الطبقية بأبشع صورها. وبدلا من وجود توازن بين الأثرياء وأبناء الطبقة الوسطى والفقراء، كان على رأس قمة الهرم الاجتماعي عدد ضئيل من ذوي الثراء الفاحش بعيداً جدا عن بقية الشعب وحتى عن الطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود، ومن أصحاب الحرف الحرة وصناعيي القطاع الخاص ورجال الأعمال. [22]

تعد سورية من ضمن الدول التي طبقت برامج الإصلاح الهيكلي وفقا لمعايير برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ ثمانينات القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة. بدأت الحكومة في سورية برنامجاً اقتصادياً عنوانه التحرير

%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A.

[19] كمال ديب، مرجع سابق، ص: 318

[20] كمال ديب، مرجع سابق، ص: 409-417

[21] باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، الطبعة العاشرة (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007): ص 77

[22] كمال ديب، مرجع سابق، ص: 438

الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بمهمات كان يقوم بها القطاع العام. في ذلك الوقت شهدت الهيكليات الاقتصادية والاجتماعية تحولات بسبب التدهور السريع في الخدمات التي تقدمها الدولة. إذ إن برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي تقتضي انسحاب الدولة من تقديم الكثير من الخدمات التي تكفلت سابقا بتلبيتها. وبسبب تراجع دور الدولة وعدم قيام القطاع الخاص بالدور المأمول منه تراجع معدل النمو الاقتصادي. [23] ما أدى إلى آثار سيئة على أبناء الطبقات الوسطى والطبقات الدنيا. وقد عانى الاقتصاد السوري تحديات في ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين ما كان له تأثير كبير على الطبقات الوسطى. وأقول الطبقات الوسطى، لأنه وكما ذكرت هناك طبقات وسطى عليا متحالفة مع الفئات المركزية المتحكمة ويبدو أنها وبسبب استشراء الفساد انتقلت إلى مصافي الفئات الغنية ترافقا مع ازدياد وضع الطبقة الوسطى المستقرة والطبقات الدنيا سوءاً. حيث مثل الفساد أولى هذه التحديات، ومن التحديات الأخرى إيلاء السياسة الخارجية أولوية على الاهتمام بالشأن الداخلي، ومما زاد في المعاناة هو حرمان الدولة السورية من الإعانات الغربية نتيجة مواجهتها "دولة الكيان الصهيوني"، فضلا عن فترات الجفاف في الثمانينيات والتسعينيات والتي أضرت بالمحصول الزراعي والثروة الحيوانية. وعلى الرغم من الانفتاح الاقتصادي، فإن الانفتاح الذي قاده الأسد منذ ١٩٧٠ وحتى وفاته عام ٢٠٠٠، لم يدعمه بتحولات جذرية في السياسة الاقتصادية بل بقيت الدولة اللاعب الأكبر في الاقتصاد.[24]

ومع وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة في عام 2000 كان هناك تياران يناديان بالإصلاح، تيار يدعو للعودة إلى دور الدولة بإعادة الاعتبار لدورها الاجتماعي وإصلاح القطاع العام، والتوزيع العادل للدخل. وتيار ثان يدعو للاتجاه نحو اقتصاد السوق الحر. وفي عام ٢٠٠٥، تم اعتماد نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي أي الجمع ما بين الأهداف الاجتماعية وآليات السوق، ما بين حرية السوق ومبدأ العدالة والتكافل الاجتماعي. وفي هذا السياق هناك اتجاه يرى بأن اقتصاد السوق الاجتماعي وجد لمصلحة الطبقة الوسطى والفقيرة ومنهم من يرى أنه يصب في مصلحة الأغنياء. فقد اعتمد النموذج الجديد على طبقة اقتصادية لم تتشكل ثروتها ضمن سياق التراكم الطبيعي لرأس المال، بقدر ما تشكل نتيجة الفساد والتحالف غير المعلن بين نخب سياسية ونخب اقتصادية. لم تستطع الطبقة الناشئة من رجال الأعمال أن تكون برجوازية وطنية بل بقيت تعتاش على مجالات إنتاج طفيلية.

بشكل عام، اتسم الاقتصاد الكلي بحالة من الاستقرار والقوة خلال العقد السابق للحرب. حيث ازداد نصيب الفرد من الدخل ليصبح أعلى من المعدل الوسطي عالميا، وأحرزت سورية تقدما أكثر من معظم الدول العربية في الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الرغم من النجاح الذي حققته سورية في مجال التنمية الاجتماعية إلا أنه ظهر تفاوت متزايد في الدخل والثروة بين المناطق الريفية والحضرية من جهة، والتفاوت في دخل المناطق الحضرية من جهة ثانية بين أبناء الطبقة الوسطى التي كانت تشكل غالبية السكان عام 2010 وبين الطبقة الغنية العليا التي كانت تتكون من رجال الأعمال ذوي العلاقات والمعارف السياسية القوية. [25]

---

[23] عبد الرحمن محمد كامل المجيد، "دراسة العلاقة المتبادلة بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995-2015)،" *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية*، 36 (1)، 2020

[24] كمال ديب، مرجع سابق، ص: 803

[25] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "سوريا خمس سنوات من الحرب،" (جامعة سانت أندروز، 26 تشرين الثاني 2016)، ص 14

ثانياً: الطبقة الوسطى في سورية منذ عام 2011:

لا شك أن التأثير السلبي للحرب على الاقتصاد يؤدي إلى انضمام المزيد من أبناء الطبقة الوسطى إلى الفقراء. فقد تكبدت سورية وبسبب الحرب عليها والتخريب الذي أحدثته المجموعات الإرهابية خسائر اقتصادية فادحة خلال السنتين الأولين من الحرب جاوزت الـ 70 مليار دولار في مطلع العام 2013.

إن الارتفاع المتزايد لنسبة الفقر نتيجة للأحداث التي تشهدها سورية يعد مؤشرا يدلنا على انضمام أبناء من الطبقة الوسطى إلى طبقة الفقراء. إن الحالة الصحية لسلامة الهرم الاجتماعي تقضي بدينامية الطبقة الوسطى لاستيعاب أفراد من الطبقة الفقيرة، ولكن الذي حدث ويحدث هو تقلص عدد المنتمين إلى الطبقة الوسطى، وبعد سنوات من أحداث الصراع في سورية والحرب عليها اتضح أن التكلفة كانت خسارتها لأعداد كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى.

قبل النزاع، كانت تعرف سورية بطبقتها الوسطى العريضة. اليوم يعيش حوالي 86 % من السكان تحت خط الفقر. مقارنة ب 28 % عام 2010. [26] وبناء على ذلك، يمكن اعتبار أن نسبة كبيرة من السوريين العاملين هم من الفقراء، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار السلة الغذائية القياسية بأكثر من ثلاثة أضعاف بالقيمة الاسمية منذ عام 2010، في حين أن الزيادات المتواضعة في الرواتب الاسمية لم تواز سوى 15 –20 % من ارتفاع الأسعار في العام 2015.[27]

بعد حوالي العشرين شهرا من الحرب تقلص الاقتصاد السوري بنسبة 25 % وارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 50 %. إن ارتفاع الأسعار مع ثبات أو تراجع القيمة الشرائية للدخل مؤشر على عدم إفادة الطبقة الوسطى من أي زيادة في الرواتب. كما أن الزيادة في الأجور يجب أن تترافق مع ثبات الأسعار أو انخفاضها حتى تسهم الزيادة في الدخل بازدياد طلب أبناء الطبقة الوسطى على السلع والخدمات، ولكن من الملاحظ أنه لم تسعف ثلاث زيادات على الأجور (في 2011 2013 2014) في تقليل حدّة آثار الحرب والنزاعات والعقوبات، فالفئات التي كانت تتقاضى 5 آلاف ليرة عام 2010 صارت تتقاضى بفعل الزيادات 15 ألف ليرة عام 2015، وكان يفترض أن يزيد دخلها إلى 22.5 ألف ليرة لتحافظ على قوتها الشرائية التي كانت عليها عام 2010. ودخول الفئة الاولى التي كانت تبدأ بنحو 15 ألف ليرة صارت تبدأ بنحو 23.8 ألف ليرة، لكن كلفة سلة الاستهلاك الأساسية ارتفعت بمقدار أربعة أضعاف ونصف الضعف.

ولدراسة تأثير ذلك لابد من معرفة تبدل سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار. ارتفع سعر صرف الدولار من 48 ليرة عام 2010 إلى 225 ليرة عام 2015. وبين هذين العامين وفي مطلع عام 2013 هبطت قيمة الليرة السورية إلى 79 ليرة وفق إحصاءات البنك المركزي. وتحت تأثير ذلك صار خط الفقر الأعلى يبدأ مع 67.5 ألف ليرة، وهو أعلى بكثير من الحد الذي تبدأ معه دخول الفئة الأولى، خلافاً لما كان عليه الحال عام 2010. فاندمج جزء جديد من قاعدة الطبقة الوسطى بخط الفقر الأعلى. [28] ومما زاد الأمر سوءاً هو أن سعر الدولار كان يرتفع وخاصة في السوق السوداء وبعد زيادة الطلب على العملات الصعبة.

---

[26] المرجع السابق، ص 25

[27] المرجع السابق، ص 27

[28] أيمن الشوفي، "البحث عن الطبقة الوسطى،" السفير، 16نيسان،2015 ، accessed: 20 نيسان 2021، https://assafirarabi.com/ar/3874/2015/04/16/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/

وتشير التقديرات إلى أن الحرب في سورية قد رفعت معدل الفقر من 12.3 % في عام 2007 إلى 43 % في عام 2013 وشهدت مع اليمن ازدياد حجم الفئة المعرضة للفقر من السكان، ونتيجة لذلك تراجع حجم الطبقة الوسطى. حيث انخفض حجم الطبقة الوسطى من 47.3 % لعام 2000 إلى 36.7 % لعام 2011، رافقه ازدياد حجم شريحة الفقراء والمعرضين للفقر من 39.5 % في عام 2000 إلى 52.9 % في عام ٢٠١١. [29] فالطبقة الوسطى التي كانت تشكل أكثر من نصف السكان، تشير التقديرات أنها تقلصت في العام 2011 إلى حوالي ربع السكان.

وتشير مصادر إلى أن الفقراء قد شكلوا حوالي 20 % من مجموع السكان قبل العام ٢٠١١، في حين شكلت الطبقة الوسطى 60 % والأغنياء 20 %، وفي أثناء الحرب استحوذ الأغنياء على حصتهم من الثروة في حين تقلصت الطبقة الوسطى وتنامى عدد الفقراء. وشكلت الطبقة الوسطى من 20 – 25 % من مجموع السبكان سنة 2015. يرى معاون وزير الاقتصاد السابق أن الطبقة الوسطى والتي كانت رائدة في مجال صناعة الغزل والصناعات الغذائية وصناعات أخرى هي الطبقة الأكثر تضررا، ويضيف أن الفقير قد أصبح أفقر ولكن الغني بات أغنى. كما أن الطبقة الوسطى التي كانت تتحكم بغالبية الشركات الصغيرة قد عانت من تدمير ونهب مصانعها وورش عملها. كما أن العديد من المالكين قد اختطفوا وفرض عليهم دفع الفدية.[30]

يوضح الرسم البياني في نهاية الصفحة تعطل قدرة الليرة السورية على الصمود في مستوى سعري ثابت، بينما قادت السوق السوداء مسيرة الارتفاع في سعر الصرف أمام الدولار. وبتحليل هذا الجدول وما يشير إليه، أقول إن لذلك دلالاته بالنسبة لوضع الطبقة الوسطى في سورية، توجز بالتالي:

- تعد الطبقة الوسطى الأكثر تضررا من هبوط قيمة الليرة السورية مقابل الدولار، ليس ذلك وحسب بل من فارق الصرف بين السوق السوداء والسعر الرسمي لصرف الدولار. كما ترافق ذلك مع الضرر الذي لحق الطبقة الوسطى جراء العقوبات الأمريكية الأوروبية التي فرضت على مؤسسات يديرها رجال أعمال هم من أبناء الطبقة الوسطى.
- من جهة ثانية، أثر ارتفاع سعر الصرف بشكل غير مباشر على الطبقة الوسطى من خلال الارتفاع الذي يصيب الأسعار جراء ذلك وهو ما حصل ويحصل يوميا نتيجة الظروف المالية الصعبة التي تمر بها سورية نتيجة لمواقفها السياسية بداية ونتيجة للفساد واستغلال التجار لظروف معيشة المواطن السوري.
- إن الرواتب المقدمة لا تكفي أياما قليلة في الشهر، فقد بلغ مؤشر تكلفة المعيشة في شهر أيلول من العام 2022 لأسرة سورية من الطبقة الوسطى ومكونة من خمسة أفراد 3.6 مليون ليرة سورية، وهو ارتفاع غير مسبوق خلال فترة قياسية يهدّد ملايين السوريين الذين يعيشون اتساعاً كارثياً بين تكاليف المعيشة والحد الأدنى لأجر العامل السوري الذي ما يزال عند عتبة 92,970 ليرة سورية (أي أقل من نصف تكلفة الحد الأدنى لغذاء الفرد العامل

[29] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مرجع سابق .

[30] Khalil Hamlo, " Syria's' war kills middle class," *The Arab Weekly*, 11 February, 2015, Accessed: 22 April. 2021
https://thearabweekly.com/syrias-war-kills-middle-class

لوحده) ما يعني ارتفاع نسبة الفقر وانضمام المزيد من أبناء الطبقة الوسطى إلى أسفل الهرم الاجتماعي في الوقت الذي كانت تمتاز فيه سورية بطبقة وسطى تتجاوز 60 بالمائة من مجموع السكان أما اليوم فهي لا تتجاوز ال 5 بالمائة من عدد السكان وتقديرات أخرى تشير إلى أن نسبتها لا تتجاوز 1 بالمائة، [31] وهو انخفاض ملحوظ وخطير، لأن الطبقة الفقيرة باتت تتجاوز 90 بالمائة، بينما الأثرياء هم فئة قليلة تتألف من أثرياء الحرب والطبقات الوسطى المتنفذة القريبة من قمة الهرم. وفوق ذلك استمر تهاوي سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار والذي قارب الـ 6 آلاف وتسعمائة ليرة سورية للدولار الواحد في الشهر الأخير من العام 2022 في حين لم يزد سعر صرف الدولار عن 50 ليرة سورية مطلع العام 2011. ونلاحظ من الجدول استمرار ارتفاعه وصولا لعام 2019. ولكن لا توجد تحليلات إحصائية أو رسوم بيانية حديثة لسعر صرف الليرة السورية.

الرسم البياني١. سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار، وسعره في السوق السوداء في شهر كانون الثاني من كل عام لغاية الـ 2019.

المصدر: مصرف سورية المركزي

[31] عاصم الزعبي، "نسبة الثراء الفاحش في سورية أكبر من الطبقة الوسطى،" السفير، 22 نيسان 2022، accessed: 22 آب 2022، https://7al.net/2022/04/22/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AD%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7/essam-z/economy

باختصار يمكن القول إن الحرب والنزاع والعقوبات الاقتصادية وتداعياتها على المجتمع السوري قد أثرت في معيشة الطبقة الوسطى. وإن انكماش وتآكل شريحة المواطنين في الطبقة الوسطى يدل على تزايد انضمام هؤلاء إلى عداد الفقراء بدلا من أن تكون الطبقة الوسطى صمام الأمان الذي يستوعب الفقراء ويعطيهم الفرصة للارتقاء في مستوى معيشتهم. مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن الانحسار الحالي للطبقة الوسطى لم يكن فقط نتيجة الحرب على سورية وتداعياتها الراهنة، بل هو أيضا ناتج عن استمرار السياسات الاقتصادية الليبرالية لما قبل الأزمة. والتركيز على الانفتاح والخصخصة الذي أفقد التنمية الكثير من معانيها كتوسيع المستفيدين من الثروة. لذلك فإن العدالة في توزيع الثروة والدعم الاجتماعي الذي يتجاوز الإعانات إلى إدماج الطبقة الوسطى في عملية التنمية يعدان من أهم التحديات التي تواجهها السياسات الاقتصادية الراهنة والقادمة.

يتضح من العرض السابق التأثير الإيجابي أو السلبي للوضع الاقتصادي والسياسي (المتغير المستقل) في الطبقة الوسطى (المتغير التابع). فقد أدت الحرب في سورية (الوضع السياسي والآثار الاقتصادية للحرب) إلى انخفاض حجم الطبقة الوسطى إلى حوالي 36 % في العام 2011 بعد أن كانت حوالي 47 % في العام 2000، وبعد أن كانت 60% من مجموع السكان قي نهاية العقد الأول من القرن الحالي انخفضت في العام 2015 إلى حوالي 20 %.

تاسعاً: الخاتمة

لقد اهتم البحث بدراسة الطبقة الوسطى، تعريفها، أهمية دورها، ملامح الطبقة الوسطى في الوطن العربي بعد عام 2011، فضلا عن تركيز الدراسة على الطبقة الوسطى في سورية منذ عهد الاستقلال ومن ثم منذ عام 2011.

وبموجب تعريف ماكس فيبر للطبقة الوسطى أنها الطبقة التي تأتي اقتصادياً واجتماعياً الطبقة العاملة والطبقة الغنية، يتضح أن هناك استقطابا حادا بين الأغنياء والفقراء وانكماش وتآكل في الطبقة الوسطى، فلقد استنتج تقرير الإسكوا لعام 2014 والذي يدرس الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير، أن النموذج العربي للتنمية أنتج طبقة وسطى أكثر تعليماً وصحةً، لكنها ضعيفة اقتصاديا وقليلة التأثير سياسيا، تقلّص تعدادها من نصف سكان العالم العربي إلى حوالي 33 في المائة عام 2011، وازداد معها حجم الشرائح الفقيرة والمعرّضة للفقر إلى نحو 43 في المائة.

بالنسبة لسورية يشكل وصول حزب البعث إلى السلطة ومن ثم استلام الرئيس حافظ الأسد حدثا مفصليا، إذ شكل البعث صيحة الفقراء في وجه الرأسمالية المتحالفة مع الغرب كما كان يقال، فنمت طبقة وسطى في المناطق الحضرية شجع وجودها الأسد ورأى فيها وسيلة لضمان استقرار النظام السياسي. في الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين طبقت سورية سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي، ولكن تراجع الدور الاجتماعي للدولة فيما بعد انعكس سلبا على الطبقات الفقيرة والوسطى.

خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حقق الاقتصاد السوري حالة من الاستقرار والقوة، وأحرزت سورية تقدما أكثر من معظم الدول العربية في الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من النجاح الذي حققته سورية في مجال التنمية

الاجتماعية إلا أنه ظهر تفاوت متزايد في الدخل والثروة بين المناطق الريفية والحضرية من جهة، والتفاوت داخل المناطق الحضرية من جهة ثانية بين أبناء الطبقة الوسطى التي كانت تشكل غالبية السكان عام ٢٠١٠ وبين الطبقة الغنية العليا التي كانت تتكون من رجال الأعمال ذوي العلاقات والمعارف السياسية القوية.

لا شك أن حجم الطبقة الوسطى يتأثر بالاستقرار الاجتماعي والسياسي أو عدمه مثلما أن وجودها صمام الأمان الاجتماعي، فقد أثرت الحرب في سورية سلبا على الطبقة الوسطى، حيث انخفض حجم الطبقة الوسطى من 47.3 % لعام 2000 إلى 36.7 % لعام 2011، رافقه ازدياد حجم شريحة الفقراء والمعرضين للفقر من 39.5 % في عام 2000 إلى 52.9 % في عام 2011.

عاشراً: النتائج

تخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج وذلك بربطها مع نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها في مقدمة هذا البحث:

أولا: تفعيل دور الطبقة الوسطى وتمكينها وسيلة مهمة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في سورية. إن أكبر عامل لاستقرار المجتمعات هو مؤشر العدالة بكل أبعادها: العدالة في توزيع الثروة، العدالة في توزيع المعرفة، والعدالة في توزيع السلطة. وهذه الابعاد متداخلة ومتبادلة التأثر والتأثير. كلما ازداد تحقيقها في بنية الدولة، ازداد حجم الطبقة الوسطى.

ثانيا: الحماية الاجتماعية ضرورة ملحة للحفاظ على ما تبقى من الطبقة الوسطى في سورية وإذا كانت الدراسة التي نشرتها الإسكوا عن قياس الطبقة الوسطى في البلدان العربية قد خلصت إلى أن "الطبقة الوسطى المقبلة تصنعها الحماية الاجتماعية"، فيمكن القول في هذه الدراسة إن الحماية الاجتماعية هي صمام أمان الحفاظ على الطبقة الوسطى الراهنة وضمان عدم اتساع رقعة الفقر.

ثالثاً: إن انكماش الطبقة الوسطى في سورية هو انكماش متواتر ومتزايد وفي صعود مستمر منذ العام 2011 مرتبط بالأحداث السياسية والعقوبات الاقتصادية فضلا عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي.

رابعاً: استنادا إلى نتائج دراسة الدكتورة هويدا رومان، لابد من إيجاد تعريف معياري وإجرائي أكثر شمولا للطبقة الوسطى. وتأتي أهمية ذلك في تقصي الملامح السياسية والثقافية لأبناء الطبقة الوسطى في حال كانت دخولهم ومستوى معاشاتهم قد انحدر عن المعدل المنتهج عالميا لقياس متوسط الدخل، وهذا له أهميته فيما يتعلق بالطبقة الوسطى في سورية.

خامساً: تعزيز المشاركة السياسية لأبناء الطبقة الوسطى في سورية يتطلب تدعيم الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، فقد أشار الدكتور أحمد البدوي لدى دراسته عن الطبقة الوسطى في الوطن العربي إلى وجود فئة من الطبقة الوسطى متنفذة تعتاش على الفساد والإفساد في علاقتها مع الطبقة الحاكمة ولا شك أن مثل هذه الطبقة موجودة في سورية وتسهم في إبعاد مواطني الطبقة الوسطى عن المشاركة الفعالة.

إحدى عشر: التوصيات

1- إشراك الطبقة الوسطى في عملية التنمية بشكل أكثر فاعلية وتأمين فرص عمل لائقة لأبنائها وليس الاكتفاء بالإعانات ما يتطلب من الدولة تعزيز سياستها الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية بما يحقق العدالة في المجتمع.

2- إرساء قواعد إطار اجتماعي جديد تكون فيه الطبقة الوسطى هي الرائد في وضع مبادرات لسياسات تنموية شاملة تفيد أبناء الطبقة وتيسر انتقال الطبقة الفقيرة إلى الطبقة الوسطى.

3- تفعيل دور مؤسسات المجتمع الأهلي في عملية التنمية والإسهام بتدعيم ممارسة الديمقراطية بما يتجاوز صناديق الاقتراع إلى زيادة وعي المواطن بحقوقه وواجباته، ما يسهم في تعزيز دور الطبقة الوسطى في تقديم العلاج للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعرضها على الحكومات التي يجب أن تتمتع بإرادة جدية لتجديد الإطار الاجتماعي.

4- حماية الطبقة الوسطى في سورية من الانزلاق إلى الفقر وذلك عن طريق منح إعانات استثمارية لائقة للفقراء وتولد فرص عمل لائقة لأبناء الطبقة الوسطى ولاسيما خريجي الجامعات وأصحاب الكفاءات بدلا من خسارة دورهم في عملية التنمية بطلبهم اللجوء إلى الدول الأوروبية أو مغادرة بلدانهم بحثا عن مستوى معيشة مناسب، فقد شكلت الطبقة الوسطى الغالبية العظمى من أعداد المهاجرين العرب إلى أوروبا وأميركا ومعظمهم من ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات العليا.

5- تشجيع أبناء الطبقة الوسطى على الانخراط في الشأن السياسي، ذلك يقدم بديلا مهما لتكوين مجتمع مدني في مواجهة المنخرطين في أعمال الإرهاب والعنف ضد الدولة والأفراد والمجتمع ذاته.

6- إتاحة الفرصة أمام الطبقة الوسطى بكل مستوياتها ماعدا المتنفذة لتكوين وعي طبقي من خلال الممارسات الحزبية الديمقراطية بدلا من تزييف الوعي الطبقي من خلال المؤسسات الإعلامية والتعليمية والدينية وغيرها بالتحالف ما بين الطبقة المتحكمة والطبقة الوسطى المتنفذة.

7- العمل على زيادة الوعي الطبقي لدى الطبقات الوسطى من خلال المؤسسات الإعلامية والتربوية والبحثية كبديل عن الوعي الطائفي الذي كانت آثاره مدمرة على وحدة النسيج الاجتماعي. فالوعي الطبقي يحول الطبقة الوسطى إلى قوة ديناميكية تدفع الحراك الاجتماعي نحو الأعلى.

8- مكافحة الفساد لأنه أحد أهم العوامل في الاحتقان الاجتماعي لدى الطبقة الوسطى ولاسيما حينما يحدث تحالف بين الطبقات الغنية المتحكمة والطبقات الوسطى المتنفذة عندها تزداد احتمالية الاضطرابات الاجتماعية كما حدث في تونس ومصر.

9- على الطبقة الوسطى أن تكون مدركة لحقوقها ولأهميتها ولدورها في المجتمع. ويجب عليها أن تتحرك وتضغط على صانعي القرار. لا يجب فقط الانتظار ورؤية ما ستفعله الحكومة ما لم يقم أصحاب الشأن بالدفع باتجاه تطوير ظروفهم.

اثنا عشر: قائمة المراجع:

- **المراجع العربية:**

1- أبو حلاوة، كريم. "مداخلات الحلقة النقاشية: الوضع الراهن للطبقة الوسطى في سورية". مركز دمشق للأبحاث والدراسات". 2019. Accessed: 15 كانون الأول، 2022. http://www.dcrs.sy/sites/default/files/Upload/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%20%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D8%A8%D9%88%20%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%A92019.pdf

2- الشوفي، أيمن. "البحث عن الطبقة الوسطى." السفير. 16نيسان، 2015. Accessed: 20 نيسان 2021 https://assafirarabi.com/ar/3874/2015/04/16/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/ ،

3- العربي، هاني. "التحولات الاقتصادية وتأثيراتها على الطبقة الوسطى الحضرية خلال الفترة من (2011-2018) دراسة حالة على شرائح من العاملين بالجهاز الحكومي بمدينة المنيا." مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية. 2018. Accessed: 15 كانون أول 2022. https://jfhsc.journals.ekb.eg/article_115716_92fab0bd5522b02b6f9f2db4f35b1f6b.pdf

4- "الطبقة الوسطى في الدول العربية." *المعهد العربي للتخطيط بالكويت*. 103، أيار 2011.

5- العلو، سقراط. "اقتصاد "الدولة الوطنية" في سورية." السفينة. 11 أيار 2020، accessed: 19 نيسان 2021 https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%22%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%22-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A

6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA). "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير." بيروت: منشورات الأمم المتحدة، 2014.

7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (ESCWA)، "التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015." (بيروت: منشورات الأمم المتحدة، بيروت، 2013.

8- الزعبي، عاصم، "نسبة الثراء الفاحش في سورية أكبر من الطبقة الوسطى." السفير، 22 نيسان 2022، Accessed: 22 آب 2022، https://7al.net/2022/04/22/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AD%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7/essam-z/economy/

9- ديب، كمال. *تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي حتى صيف*. بيروت: دار النهار، الطبعة الأولى، تشرين أول 2011.

10- زكي، محمد. *وداعا للطبقة الوسطى*. القاهرة: مكتبة الأسرة، 1999

11- رومان، هويدا. "الطبقة الوسطى في مصر: دراسة توثيقية تحليلية." القاهرة برنامج تدعيم المشاركة في بحوث التنمية، 2001.

12- سيف، إبراهيم. "الطبقة الوسطى والتحولات في الدول العربية"، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 27 أيلول 2011. Accessed9 آذار، 2021 https://carnegie-mec.org/2011/09/27/ar-pub-45634

13- سيل، باتريك. الصراع على الشرق الأوسط. الطبعة العاشرة. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007.

14- عبد الحافظ علي، ياسر. "دور التربية في الحفاظ على الطبقة الوسطى في المجتمع المصري." مجلة كلية التربية بالمنصورة 109 (1)، 2020، ص 355- 373.

15- فيبر، ماكس. *مفاهيم أساسية في علم الاجتماع*، ترجمة صلاح هلال، ط 1 (القاهرة: المركز الثقافي الألماني، 2011).

16- كامل المجيد، عبد الرحمن محمد. "دراسة العلاقة المتبادلة بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995-2015)." *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية*. 36 (1). 202

17- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "سوريا خمس سنوات من الحرب." جامعة سانت أندروز. 26 تشرين الثاني 2016.

18- لماذا تحارب الدولة العربية الطبقة الوسطى." TRTعربي، 30 آب، 2019. Accessed: 18 نيسان، 2021 https://www.trtarabi.com/opinion/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89-20485

19- مجموعة من الكتاب، *نظرية الثقافة*، ترجمة: علي سيد الصاوي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.

20- *معجم المصطلحات السياسية*. البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014.

21- معوض، جلال. *السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

22- موسى بدوي، أحمد. *تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

- **المراجع الأجنبية:**

1- Adelman, Irma and Morris Cynthia. "Society, Politics and economic development: a quantitative approach." *Economic Journal* 79 (313). 1967. pp160-163.

2- Duflo, E & Banerjeeat, A." What is Middle about the Middle Classes around the World?" *Journal of Economic Perspectives* 22 (2). 2008

3- Hamlo, Khalil. "Syria's war kills middle class." *The Arab Weekly*, 11 February 2015. Accessed: 22 April. 2021.

https://thearabweekly.com/syrias-war-kills-middle-class4-

4- Pyakuryal, Kailash. "Weberian Model of Social Stratification Viewpoint." 2001. Accessed: April 17, 2021, p: 16 https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:7JeofXfKytIJ:https://www.repository.cam.ac.uk/bitstream/handle/1810/229129/OPSA_07_02.pdf%3Fsequence%3D2+&cd=11&hl=en&ct=clnk&gl=in

5- Stiglitz, Joseph E. *The Price of Inequality: How todays' divided* society *endangers our future*. New York: W.W. Nortonand Co, 2013.

6- Weber, Max. "Class, Status, and Party." Electronic version. Accessed: April 17, 2021, [http://www.ac.wwu.edu/~jimi/363/webercsp.pdf]